Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ولو كان يقتضي العموم – لا محالة – لكان قولك : «الإنسان» بمنزلة قولك : «إنسان» فيصدق على أحدهما ما يصدق على الآخر ؛ وليس كذلك لأنّه لا يصدق قولك : «الإنسان نوع» ، ولا يصدق : «كلّ إنسان نوع» . فإذن هو مهمل ؛ والمهمل قد حكم فيه على الطّبيعة التي تصلح أن تؤخذ كلّية وجزئية .

فإن أخذت كلّية صدق الحكم جزئيًّا مع إمكان صدقه كلّيًّا . فإنّ الحكم الجزئي لا يمنع صدق الحكم الكلّي ، فربّما كان صادقًا . فحكم المهمل إذن حكم الجزئي .

## القضيّة المعدولة والمحصّلة

قال المصنّف : «واعلم أنّ القضيّة على قسمين :

معدولة ومحصّلة .

فالمحصّلة ما بيّناها ؛

وأمّا المعدولة فهي القضية التي جعل حرف[1] السّلب منها جزءا من المحمول ، أو من الموضوع ، أو منهما .

ثمّ إن جعل المحمول على الموضوع بحاله ، فالقضيّة : موجبة معدولة ؛

وإن كان قد سلب عنه ، فالقضيّة : سالبة معدولة .

وعلى الجملة ، إن تقدّم حرف السّلب على الرابطة ، فالقضيّة : سالبة محصّلة ؛

وإن أخّر عنها فهي : موجبة معدولة ؛

وإن قدّم وأخّر معها فهي : سالبة معدولة ؛

وهذه إنّما تكون لو كانت القضيّة ثلاثيّة ، أي تكون الرّابطة مذكورة .

أمّا لو كانت ثنائية بين[2] الموجبة المعدولة والسّالبة البسيطة لا تكون إلا بالنيّة والاصطلاح»[3] .

---

1 كذا في (أ) و(ل) ؛ والأصل : جزء ، وانظر الفقرة التّالية .

2 كذا في (أ) و(ل) ، والأصل : من .

3 راجع : (أ) : 2و – ظ ؛ (ل) : 3ظ – 4و .